صراعات القوى السياسية العراقية في اختيار الرئاسات الثلاث

أحمد ضيف الله

أصبح تقاسم المناصب الرئاسية الثلاثة في العراق عرفاً متبعاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، فرئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة المجلس النيابي للسنّة، ورئاسة مجلس الوزراء للشيعة. فبعد الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، تسلم الراحل جلال الطالباني «كردي» منصب رئيس الجمهورية، وحاجم الحسني «سنّي» رئاسة الجمعية الوطنية «المجلس النيابي حالياً»، وإبراهيم الجعفري «شيعي» رئاسة الحكومة. ولا تزال هذه المحاصصة عرفاً معمولاً به حتى اليوم في تقاسم الرئاسات الثلاث في العراق، رغم أن الدستور العراقي الذي كُتب خلال مرحلة الاحتلال الأميركي للعراق لم يُثبت أي تقسيمات طائفية في مناصب الدولة.

الانتخابات النيابية التي جرت في الـ١٢ من أيار الماضي، أدت تداعياتها إلى تفكك تلك المكونات الطائفية، وفي محطات عدة تناحرها، حيث شككت بعض الأطراف المشاركة بها، وخاصة تلك التي خسرت الانتخابات بنزاهتها وتزوير نتائجها، حتى بعد أن أعلن مجلس المفوضين، من القضاة المنتدبين إلى المفوضية العليا للانتخابات في العراق في بيان له في الـ٩ من آب الماضي، تطابق نتائج العدين الإلكتروني واليدوي بنسبة ١٠٠ بالمئة، في «١٣» محافظة من أصل «١٨» عدد المحافظات العراقية، وانحصار التغييرات الجزئية في «٥» محافظات: «الأنبار، صلاح الدين، ذي قار، ونينوى، بغداد» ضمن القائمة نفسها، باستثناء بغداد التي شهدت تحول مقعد واحد من قائمة «تحالف بغداد» إلى قائمة «تحالف الفتح» الممثل للحشد الشعبي برئاسة هادي العامري.

لقد تسببت الخلافات والفوضى المفتعلة بشأن تعريف الكتلة النيابية الأكبر، التي يحق لها تسمية رئيس الوزراء المقبل، في الجلسة الأولى للمجلس النيابي العراقي بدورته الرابعة التي عقدت في الـ٣ من أيلول الحالي، بانسحاب عدد من النواب من قاعة المجلس، ما أدى إلى اختلال النصاب القانوني للجلسة واضطرار رئيس السن في المجلس إلى تأجيل استمرار الجلسة إلى اليوم التالي، ومن ثم تأجيلها إلى ١٥ من أيلول الجاري. ويتمحور الخلاف بين التكتلين الشيعيين الكبيرين بشأن الكتلة النيابية الأكبر، إن تحالف «البناء» المكون من تحالف الفتح برئاسة هادي العامري وائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي وحلفائهما اعتمد تواقيع النواب الشخصية في الانضمام إلى تحالفهم أساساً للعد، فيما اعتمد تحالف «الإصلاح والإعمار» المكون من تحالف «سائرون» المدعوم من مقتدى الصدر وتحالف النصر برئاسة حيدر العبادي وحلفائهما تواقيع رؤساء الكتل عن ائتلافاتهم أساساً للعد، وسط تشكيك كل تحالف بصحة تواقيع وعدد النواب لدى كل طرف.

ووسط احتدام هذا الخلاف، تفكك تحالف القوى السنيّة الذي أعلن في الـ١٤ من آب الماضي، تحت مسمى تحالف «المحور الوطني» والمكون من ٦ كيانات تمثل: خميس الخنجر رئيس «المشروع العربي في العراق» وأسامة النجيفي رئيس تحالف «للعراق متحدون» وجمال الكربولي رئيس «حزب الحل» وسليم الجبوري رئيس ائتلاف «ديالى هويتنا» وأحمد الجبوري محافظ صلاح الدين وفلاح حسن الزيدان وزير الزراعة السابق، على خلفية صراع كل طرف على منصب رئاسة المجلس النيابي. وتصاعد الخلاف مع انسحاب نواب المشروع العربي في العراق الـ«١٠» في الـ٧ من أيلول الحالي من «تحالف القرار» الذي كان يرأسه أسامه النجيفي المكون أساساً من «١٦» نائباً. ومع استئناف مجلس النواب جلسته في الـ١٥ من الشهر الجاري ترشح لمنصب رئيس المجلس النيابي، كل من: محمد الحلبوسي عن كتلة «الحل» الذي حصل على «١٦٩» صوتاً، من أصل أصوات «٢٩٨» نائباً حضروا الجلسة، فيما حصل خالد العبيدي «سنّي» من تحالف النصر برئاسة حيدر العبادي على «٨٩» صوتاً، وحصل أسامة النجيفي من تحالف «القرار» على «١٩» صوتاً، ومحمد الخالدي رئيس كتلة «بيارق الخير» على «٤» أصوات، فيما حصل كل من النائبين رعد الدهلكي عن «الجبهة العراقية للحوار الوطني» وطلال الزوبعي عن تحالف «الوطنية» على صوت واحد. وسحب كل من أحمد الجبوري عن تحالف «القرار»، ومحمد تميم عن «الجبهة العراقية للحوار الوطني» ترشيحهما، قبل بدء عملية الاقتراع.

لقد عكس عدد المرشحين الثمانية لمنصب رئاسة المجلس النيابي مدى الاختلاف والصراع داخل البيت السنّي، وتمسك كل كتلة فيه بمرشحها لشغل المنصب، الذي وصل إلى حد الاتهام بأن مساومات وشراء ذمم ودفع أموال ضخمة للفوز بمنصب رئيس مجلس النواب، تجاوز الـ«٣٠» مليون دولار.

ومع تجاوز عقبة رئاسة المجلس النيابي، برزت عقبة جديدة، وهي انتخاب رئيس جمهورية العراق من المكون الكردي، وسط تصارع الحزبين الرئيسيين على موقع الرئاسة. فخلال السنوات الماضية لم يواجه الأكراد هكذا عقبة، حيث ساد عُرف بين الحزبين وفقاً للاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بينهما عام ٢٠٠٧، أن يكون منصب رئاسة إقليم كردستان للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي شغله مسعود بارزاني منذ عام ٢٠٠٥، بمقابل أن يكون منصب رئاسة جمهورية العراق لحزب الاتحاد الوطني الذي شغله الراحل جلال الطالباني خلال الفترة «٢٠٠٥ – ٢٠١٤»، ومن ثم خلفه الرئيس الحالي فؤاد معصوم.

وبإعلان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في الـ١٩ من كانون الثاني ٢٠١٦، أن «الاتفاق الاستراتيجي مع الحزب الديموقراطي الكردستاني قد انتهى»، ومن ثم إلغاء منصب رئاسة إقليم كردستان إثر تداعيات فشل الاستفتاء على انفصال الإقليم عن العراق في الـ٢٥ من أيلول ٢٠١٧. اختل هذا العُرف، حيث أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني يرى أن موقع رئاسة جمهورية العراق بات من حصته، وفقاً للاستحقاق الانتخابي الأخير الذي حصل فيه على «٢٥ مقعداً» في المجلس النيابي الحالي مقابل «٢٠ مقعداً» للاتحاد الوطني الكردستاني. وقد فشل الحزبان في التوصل إلى أي اتفاق على تقاسم المناصب الاتحادية، ما دفع كلاً منهما إلى طرح مرشحه لشغل منصب رئيس الجمهورية.

وفي ذات الوقت، برزت إلى العلن خلافات جدية داخل مراكز القوى في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن المنصب، إذ ما إن أعلن المجلس المركزي للحزب في الـ٤ من آب الماضي ترشيح محمد صابر إسماعيل رسمياً لمنصب رئيس جمهورية العراق، حتى أعلن قياديون آخرون رفضهم ذلك، مبقين على اسم الرئيس الحالي فؤاد معصوم مرشحاً أساسياً للمنصب، إلا أن هذا الخلاف قد حسم خلال اجتماع قيادة الحزب في الـ١٩ من الشهر الجاري، بترشيح برهم صالح النائب الثاني للأمين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بحصوله على «٢٦» صوتاً من أصل «٤٠» صوتاً، بعد تدخلات بريت ماركغورك مبعوث الرئيس الأميركي لشؤون التحالف الدولي في العراق الذي دفع باتجاه ذلك خلال لقائه قيادات الحزب في السليمانية في الـ١٧ من أيلول الحالي. وبرهم صالح يتمتع بعلاقات كردية، عراقية، إقليمية ودولية جيدة وواسعة، إضافة إلى علاقات مميزة مع الأميركيين، وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية ورئيس حكومة إقليم كردستان، كما أسس الجامعة الأميركية في السليمانية التي يشغل منصب رئيس مجلس أمنائها الآن، وهو مقبول عموماً من قبل أغلب القوى السياسية العراقية.

إن قرار عودة برهم صالح إلى صفوف الاتحاد الوطني بعد أن استقال منه في الـ١٧ من أيلول ٢٠١٧، تسبب في انقسام حزبه «التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة» الذي أسسه، حيث رفضت غالبية قياداته قرار العودة، متهمين إياه بأنه غدر بهم واستغلهم كورقة ضغط للحصول على منصب رئيس الجمهورية. كما أعلن المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني محمود محمد في تصريح له في الـ١٩ من الشهر الجاري، أن «حزبنا سيكون له مرشحه.. كنا نأمل ونسعى للذهاب بوحدة صف وبرنامج موحد إلى بغداد.. إلا أننا لم نتلقَ أي رد، حتى سمعنا اليوم إعلانهم ترشيح برهم صالح من طرف واحد»، مؤكداً «أننا نرى أن منصب رئاسة الجمهورية هو من حق حزبنا هذه المرة».

ومع أن المجلس النيابي قد حدد يوم الـ٢٥ من الشهر الجاري موعداً لفتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، واستعداد شخصيات كردية عدة، مستقلة وحزبية، لتقديم ترشيحها لشغل المنصب، إلا أنه من المتوقع تأجيل حسم الموضوع إلى ما بعد الـ٣٠ من الشهر الجاري، وهو موعد انتخابات برلمان إقليم كردستان، لمعرفة حجم القوى الفائزة، والذي وفقه ستجري صفقات توزيع المناصب داخل الإقليم وخارجه، من بينها منصبا رئاسة جمهورية العراق ومحافظ كركوك.

لقد أشر نجاح محمد الحلبوسي في حصوله على منصب رئاسة المجلس النيابي إلى أن الكتلة النيابية الأكبر هي تحالف «البناء» كونها تبنت دعم الحلبوسي في مواجهة النائب خالد العبيدي المدعوم من تحالف «الإصلاح والإعمار». ما يعني أن المحور الرافض للتدخلات الأميركية قد كسب الجولة، خاصة مع الإعلان عن توافق هذين التحالفين بشأن مواصفات شخصية رئيس الوزراء المقبل، متجاوزين الخلاف بشأن الكتلة النيابية الأكبر، ومقتربين أكثر من حل المعضلة المقبلة وهي تسمية رئيس الوزراء الجديد وطاقمه الوزاري.

العبسي: لتعزيز الجهود لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط

| وكالات

دعا بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك يوسف العبسي إلى مواصلة العمل من أجل حل القضايا العادلة في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الجهود لإحلال السلام الشامل فيها.

وخلال قداس إلهي أقيم في مدينة ايبر شمال غرب بلجيكا، قال العبسي، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «إننا نصلي من أجل السلام في سورية ومن أجل السلام العالمي عموماً والسلام في منطقة الشرق الأوسط وفي لبنان والعراق ومصر وفلسطين خصوصا، داعيا إلى عدم التوقف عن العمل من أجل حل القضايا العادلة في الشرق الأوسط والسعي لإيضاح وجهة نظر المشرقيين للأوروبيين.

وفي ختام زيارته لبلجيكا ترأس البطريرك العبسي قداساً إلهياً في كنيسة رعية يوحنا الذهبي الفم في بروكسل، حضره النائب البطريركي للروم الأرثوذكس في بلجيكا المطران جاورجيوس كوريه وممثل عن مطران بروكسل والأب شربل عيد رئيس دير الرهبنة المارونية في بروكسل والارشمندريت غريزون ورئيس البعثة السورية الوزير المفوض أيمن رعد والقنصل اللبناني طلال ضاهر وفعاليات المنطقة وحشد من أبناء الرعية.

وتشهد سورية منذ عام ٢٠١١ حرباً إرهابية شنت عليها من تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة، تمكن مؤخراً الجيش العربي السوري من القضاء على أغلبها.

بمشاركة سورية.. الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة تنطلق اليوم

آلا: استمرار «إسرائيل» بعدوانها هو بسبب حماية واشنطن وحلفائها

| الوطن- وكالات

قبل يوم من انطلاق أعمال الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت دمشق ومن على منبر آخر للمنظمة الأممية أن «إسرائيل» ما كانت لتستمر في سلوكها العدواني لولا الرعاية والحماية التي توفرها لها أميركا وحلفاؤها، في حين بحث المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا الأزمة السورية مع بعض الدول العربية.

وعلمت «الوطن» أول من أمس أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم سيترأس وفد سورية في الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة وسيلقي كلمة سورية هناك صباح السبت المقبل.

من جهتها، أوضحت وكالة «سانا» أمس أن الوفد المرافق للمعلم يضم نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ومستشار الوزير أحمد عرنوس.

ومن المرجح، أن يجري وفد سورية سلسلة لقاءات على هامش الدورة مع دول حليفة وشقيقة وصديقة، لبحث ملفات الأزمة السورية بدءاً من مكافحة الإرهاب وانتهاء باتفاق إدلب الذي جرى الإعلان عنه في مدينة سوتشي الروسية الأسبوع الماضي.

وأول من أمس، وعلى هامش الدورة، قدم دي ميستورا «إيجازاً حول الوضع في سورية» لوزراء خارجية مصر والأردن والسعودية والبحرين والإمارات خلال لقاء «تشاوري».

على خط موازٍ، أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حسام الدين آلا في بيان ألقاه أمس أمام الدورة الـ٣٩ لمجلس حقوق الإنسان– البند السابع «حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى»، أن الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف المنشآت العلمية والمرافق المدنية في سورية تشير إلى انتقال الكيان الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة من ممارسة إرهاب الدولة بعد سنوات من دعمه للتنظيمات الإرهابية وإمدادها بالدعم اللوجيستي والإسناد العسكري المباشر والعمل على منع هزيمتها.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم خلال اجتماع الدورة ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة (عن الإنترنت – أرشيف)

وقال آلا: «مما لا شك فيه أن إسرائيل ما كانت لتستمر في سلوكها العدواني لولا الرعاية والحماية من المساءلة التي توفرها لها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الهيئات الدولية بما في ذلك داخل مجلس حقوق الإنسان حيث تستمر الضغوط الأميركية لإلغاء البند السابع وتستمر التهديدات البريطانية بالتصويت ضد كل القرارات التي تدين ممارسات الاحتلال بدلاً من المطالبة بتنفيذها ويستمر موقف الاتحاد الأوروبي السلبي من قرارات وجلسات البند السابع المخصص لمناقشة انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السوري المحتلين ورفضها الانصياع للالتزامات المترتبة عليها باعتبارها قوة احتلال غير شرعي ورفضها المستمر للسماح بعمل كل آليات حقوق الإنسان الدولية».

ولفت آلا إلى «استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل بفرض إجراءات تعسفية لمعاقبة أهالي الجولان على مواقفهم الوطنية وتمسكهم بانتمائهم لوطنهم الأم سورية إضافة إلى فرض حصار تعسفي عليهم عبر منعهم من استخدام معبر القنيطرة للذهاب لمتابعة دراستهم في الجامعات السورية وزيارة أهلهم ولتسويق منتجاتهم الزراعية في أسواق وطنهم الأم سورية وذلك في سياق سياسة ممنهجة تهدف إلى قطع صلاتهم بوطنهم». وجدد آلا تأكيد سورية على تمسكها بحقها السيادي باسترجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ ومطالبتها بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية واللبنانية المحتلة وثبات موقفها الداعم للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

تقدم شرقاً وردّ على الإرهابيين شمالاً..

التزاماً بـ«اتفاق إدلب».. الجيش يعيد تموضعه بريف حماة الشمالي وسهل الغاب

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

أعاد الجيش العربي السوري تموضعه في ريف حماة الشمالي التزاماً بـ«اتفاق إدلب» على حين استهدف تنظيم «حراس الدين» فرع تنظيم «القاعدة» في سورية نقطة مراقبة روسية، وأعدت «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي ندوة خلصت إلى رفض الاتفاق.

ومع ترقب إعادة العمل في معبر أبو الضهور بشرق إدلب، واصل الجيش تقدمه في البادية الشرقية.

وفي التفاصيل، استهدف الجيش برمايات من دباباته تحركات لمجموعات إرهابية من «النصرة» والميليشيات المسلحة المتحالفة معها وذلك في محيط قرية الجنابرة بريف حماة الشمالي، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين.

كما مشّطت وحدات مشتركة من الجيش والقوات الرديفة العاملة في منطقة محردة محاور شمال حاجز أبو عبيدة لمنع أي محاولة تسلل للإرهابيين باتجاه محردة ونقاطها العسكرية، في حين اتسم الوضع العام في بقية المحاور في ريف حماة الشمالي وإدلب الجنوبي بالهدوء التام ولم تشهد أي تحركات للإرهابيين المتمركزين في المنطقة وعمق الريف الإدلبي.

وعزا مصدر إعلامي ذلك إلى خشية المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة المتحالفة مع «النصرة» من ضربات الجيش الذي يرد على خروقاتها لـ«اتفاق إدلب» الذي أعلن في مدينة سوتشي الروسية الأسبوع الماضي، بالأسلحة المناسبة ما يكبد تلك المجموعات خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

وبيّن المصدر ذاته لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة في ريف حماة الشمالي وسهل الغاب الغربي أعادت تموضعها على محور بريديج المغير كرناز باتجاه مدينة السقيلبية تنفيذاً لـ«اتفاق إدلب»، نافياً ما تردد على مواقع إعلامية معارضة وصفحات نشطاء معارضين على مواقع التواصل الاجتماعي من أنباء عن انسحاب الجيش من محيط سهل الغاب وريف حماة الشمالي.

وأكد المصدر التزام الجيش بكل تعهدات الدولة السورية بما يخص «اتفاق إدلب»، إضافة إلى جهوزية الوحدات العسكرية العاملة في المنطقة المذكورة للتصدي للمجموعات الإرهابية إذا ما حاولت خرق الاتفاق والاعتداء على مراكز ونقاط تمركز الجيش والقرى الآمنة في سهل الغاب الغربي وريف حماة الشمالي.

في المقابل، أكدت مواقع إلكترونية معارضة، أن تنظيم «حراس الدين» استهدف بالمدفعية الثقيلة، نقطة مراقبة للقوات الروسية متمركزة في قرية البراغيثي شمال بلدة أبو الضهور شرق مدينة إدلب، دون ورود معلومات عن خسائر، بعد يومين من إعلانه رفض «اتفاق إدلب».

من إعادة تموضع القوات السورية في ريف حماة الشمالي (عن الإنترنت)

على خط موازٍ، رعت «هيئة تحرير الشام» ندوة في إدلب، خرجت ببنود ترفض «اتفاق إدلب»، والذي يقضي بإنشاء منطقة عازلة، ونشرتها ما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة»».

وأكدت المخرجات على رفع جاهزية الميليشيات، تحسبًا لأي هجوم من قبل روسيا والجيش العربي السوري بالإضافة إلى التمسك بعدم تسليم السلاح.

من جهة ثانية وبعد يوم من تأكيد مصدر أمني سوري، أن معبر «أبو الظهور» الإنساني سيفتح أمس، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أنه رصد سقوط عدة قذائف صاروخية فجر أمس، على أماكن في منطقة البراغيثي الواقعة شمال أبو الظهور بريف إدلب الشرقي، حيث تسيطر قوات الجيش وحلفائه على المنطقة هناك، ولم ترد معلومات حتى اللحظة عن مصدر القذائف الصاروخية هذه والخسائر البشرية التي تسببت بها.

وبالاتجاه شرقاً، أفادت وكالة «سانا» بأن وحدات الجيش تابعت عملياتها العسكرية للقضاء على آخر البؤر المتبقية لتنظيم داعش الإرهابي، وحققت تقدماً على عدة محاور في عمق الجروف الصخرية الشديدة الوعورة والطبيعة المعقدة وسيطرت على مساحات جديدة بعد اشتباكات عنيفة مع مسلحي التنظيم بالتزامن مع تمهيد وقصف مدفعي وغارات لسلاح الجو على نقاط تحصينهم ودشمهم ومقراتهم ما أسفر عن القضاء على أعداد منهم بينهم قناصون.

في الأثناء، أفادت وزارة الدفاع الروسية، أمس، في نشرة لها بشأن الوضع في سورية، بأن الجانب الروسي في لجنة الهدنة الروسية التركية رصد خلال الـ٢٤ الساعة الأخيرة ١٣ خرقا لنظام وقف العمليات القتالية، وذلك في محافظتي اللاذقية (٩) وحلب (٤)، في حين لم يرصد الجانب التركي أي خروقات قط.

خبراء غربيون يتوقعون إخفاق أنقرة بفرض «اتفاق إدلب» على الإرهابيين

| وكالات

شكك خبراء غربيون بإمكانية نجاح تركيا في فرض «اتفاق إدلب» على التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المحافظة، مرجحين أن ينتهي الأمر بفشل تطبيق الاتفاق و«بهجوم للجيش السوري خلال الأشهر المقبلة». وينص الاتفاق الذي أعلن عنه في مدينة سوتشي الروسية الأسبوع الماضي، على إقامة منطقة منزوعة السلاح بين الجيش والإرهابيين بحلول منتصف الشهر المقبل. وفي تقرير لها، ذكرت وكالة «أ ف ب»، أن محللين شككوا في قدرة أنقرة، الداعمة للمسلحين، على فرض الاتفاق كأمر واقع على «الجهاديين» على الأرض.

ولفتت الوكالة إلى أن تركيا وكونها «صاحبة النفوذ الأكبر كقوة دولية في إدلب»، يحملها الاتفاق المسؤولية الأكبر لتنفيذه، من تسليم المسلحين لسلاحهم الثقيل وصولاً إلى ضمان انسحاب «الجهاديين» تماماً من المنطقة العازلة بحلول ١٥ تشرين الأول.

ونقل الوكالة عن الخبير في الشأن السوري فابريس بالانش قوله: «لا أرى كيف ستتمكن تركيا من فرض إرادتها على الجهاديين. سيكون تنفيذ الاتفاق أمراً فائق الصعوبة»، مرجحاً أن ينتهي الأمر بـ«فشل وقف إطلاق النار وبهجوم للجيش السوري خلال الأشهر المقبلة».

واعتبر التقرير، أن وكالة «إباء» الإخبارية التابعة لتنظيم « جبهة النصرة» الإرهابي وفي معرض تغطيتها للاتفاق انتقدت تركيا، واعتبرت أنها «تسعى إلى تحقيق مصالحها وإظهار نفسها المخلص الوحيد للأهالي».

وبحسب بالانش: «إذا تخلت «هيئة تحرير الشام» (الواجهة الحالية لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي) عن خطوطها الدفاعية، فستجد نفسها في موقف ضعيف جداً إذ لا أحد سيحميها في مواجهة أي هجوم لقوات النظام»، لافتاً إلى أن الأمر لا يقتصر على «تحرير الشام»، إذ إن تركيا قد تواجه أيضاً صعوبة في إقناع الميليشيات بتسليم سلاحها الثقيل في المنطقة العازلة بحلول العاشر من تشرين الأول.

وأضاف بالانش: إن المسلحين المحليين في منطقة سيطرة الميليشيات في شمال حماة «غير مستعدين حالياً لتسليم سلاحهم الثقيل».

ورحبت ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير»، وهي تحالف مكون من عدة ميليشيات مدعومة من تركيا، بحذر بالاتفاق، إذ أشادت بـ«انتصار» الجهود التركية لكنها أعربت في الوقت ذاته عن عدم ثقتها بالجانب الروسي، مؤكدة عدم نيتها التخلي عن السلاح.

من جهته، قال الخبير في مؤسسة «سنتشري فاونديشن» الأميركية آرون لوند: إن تركيا تواجه مهمة صعبة في محاولاتها «تفكيك أو تدمير أو إزاحة بعض الفصائل (الميليشيات) الأكثر قوة وتشدداً في إدلب في الأسابيع المقبلة»، وتوقع «أن تستخدم أنقرة الوسائل الممكنة كافة لإقناع «تحرير الشام» بحل نفسها أو الانقسام أو تغيير اسمها أو أي شيء آخر ممكن أن ينجح».

وأوضح لوند، أن «لدى الأتراك نفوذاً على البعض في «تحرير الشام» كما على بعض الحلفاء المهمين لها مثل الأيغور»، مشيراً إلى أن من المحتمل أن تعمل أنقرة على إبعاد المجموعات المتعاطفة مع «النصرة» عنها في سبيل إضعافها، وقد يصل الأمر بأنقرة، وفق قوله، إلى «محاولة تقديم بدائل عبر إبعاد من هم لا يمكن التوصل إلى تسويات معهم عن سورية»، لكن هذا الأمر يبدو أيضاً معقداً لكون «لا أحد يريد هؤلاء في بلاده».

من جانبه، رأى الباحث في المعهد الأميركي للأمن نيكولاس هيراس، أنه برغم نجاح تركيا في تفادي هجوم قد يتسبب بموجات جديدة من اللاجئين إليها إلا أنها «لا تزال في ورطة، فروسيا حملتها عبء استئصال القاعدة ومجموعات متشددة أخرى».

ويريد الروس «دليلاً قاطعاً لنجاح تركيا في هذه المهمة خلال شهر» فقط.